من ضمان المشاريع وتمويل التجارة إلى إدارة الأصول.. الحسابات النظامية تكشف حجم الأعمال التي تمر عبر القطاع المصرفي الكويتي

أكثر من قروض وودائع.. 43,27 مليار دينار تديرها البنوك لخدمة الأعمال

■ 17,5 مليار دينار تمويل غير مباشر.. و13,9 ملياراً خطابات ضمان ■ 3,06 مليارات دينار زيادة في الحسابات خلال عام بنمو 7,62٪

أحمد مغربي

خلف حركة المشاريع والعقود والتجارة والاستثمار في الكويت، تقف البنوك المحلية بدور يتجاوز بكثير الصورة التقليدية القائمة على استقبال الودائع ومنح القروض، إذ تمر عبر القطاع المصرفي شبكة واسعة من الضمانات والاعتمادات والالتزامات والمعاملات المالية والأصول المدارة التي توفر للشركات والمؤسسات الأدوات اللازمة لتنفيذ أعمالها وإدارة أموالها والتزاماتها، وتكشف أحدث أرقام بنك الكويت المركزي أن حجم هذه الأعمال ظل عند مستويات مرتفعة خلال الأشهر السبعة الأولى من 2026.

وبنهاية شهر يوليو الماضي، بلغ إجمالي الحسابات النظامية للبنوك المحلية 43,27 مليار دينار، وهو رقم يعكس الحجم الكبير للأعمال والالتزامات التي تديرها البنوك أو تكون طرفا فيها خارج ميزانياتها، بداية من ضمان تنفيذ المشاريع والعقود وتسهيل عمليات التجارة، وصولا إلى إدارة أصول العملاء والتعامل بالمشتقات وغيرها من الأدوات المالية.

واللافت أن هذا النشاط حافظ على زخمه طوال الفترة من يناير حتى يوليو، بالتزامن مع متغيرات إقليمية فرضت تحديات إضافية على بيئة الأعمال، إذ بقي إجمالي الحسابات النظامية فوق مستوى 43 مليار دينار في جميع أشهر 2026 حتى نهاية يوليو، بما يظهر استمرار عمل الأدوات المصرفية المرتبطة بدورة النشاط الاقتصادي بانسيابية. وبحسب بيانات بنك الكويت المركزي، بدأت الحسابات النظامية العام عند 43,96 مليار دينار في يناير، ثم ارتفعت إلى 44,39 مليارا في فبراير، وصعدت إلى أعلى مستوياتها خلال الفترة عند 44,85 مليار دينار في مارس، قبل أن تبلغ 43,52 مليارا في أبريل و43,49 مليارا في مايو، وترتفع مجددا إلى 43,97 مليارا في يونيو، وصولا إلى 43,27 مليار دينار في نهاية يوليو.

ورغم أن رصيد يوليو جاء أقل بنحو 440 مليون دينار وبنسبة 1٪ عن مستوى نهاية ديسمبر 2025 البالغ 43,72 مليار دينار، فإن المقارنة السنوية تعطي صورة أكثر وضوحا لاتجاه النشاط، إذ ارتفعت الحسابات النظامية بنحو 3,06 مليارات دينار وبنسبة 7,62٪ مقارنة مع 40,21 مليار دينار في يوليو 2025. وتعني «الحسابات النظامية»، في صورتها المبسطة، العمليات التي تديرها البنوك لحساب الغير أو الالتزامات التي تتحملها لصالح أطراف أخرى، وهي لا تدخل مباشرة ضمن موجودات ومطلوبات الميزانية المصرفية بالطريقة التقليدية، لكنها تكشف جانبا مهما من حجم النشاط الذي يمر عبر الجهاز المصرفي.

فحين تحتاج شركة إلى خطاب ضمان لتنفيذ مشروع، أو مستورد إلى اعتماد مستندي لإتمام صفقة مع مورد في الخارج، أو مؤسسة إلى إدارة استثماراتها وأصولها، أو شركة إلى أدوات مالية للتحوط وإدارة المخاطر، يكون البنك حاضرا في قلب العملية، وهو ما يجعل الحسابات النظامية نافذة مهمة لقراءة جانب من الأعمال التي تمر عبر القطاع المصرفي وتساند حركة الاقتصاد. ولا يعني بلوغ الحسابات النظامية 43,27 مليار دينار أن البنوك ضخت هذا المبلغ نقدا في الاقتصاد، وإنما يمثل الرقم قيمة مجموعة من الالتزامات والمعاملات والأصول المدارة والأدوات المالية المسجلة خارج الميزانية، وهو فارق أساسي في قراءة الأرقام، لكنه في الوقت نفسه يكشف اتساع نطاق الأعمال التي يؤدي فيها الجهاز المصرفي دور الوسيط أو الضامن أو المدير أو الطرف المالي.

ويكشف تفصيل الحسابات عن ثقل واضح للالتزامات المحتملة الناشئة عن عمليات التمويل غير المباشر، والتي بلغت 17,56 مليار دينار بنهاية يوليو 2026، بما يعادل نحو 40,6٪ من إجمالي الحسابات النظامية.

ومقارنة بنهاية ديسمبر 2025، عندما بلغت تلك الالتزامات 17,39 مليار دينار، تكون قد ارتفعت بنحو 165 مليون دينار وبنسبة 0,95٪ خلال الأشهر السبعة الأولى من العام.

وتكمن أهمية التمويل غير المباشر في أنه يضع البنك في قلب النشاط الاقتصادي من دون أن يكون الأمر قرضا نقديا تقليديا، إذ تدخل تحته خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والقبولات المصرفية والالتزامات غير القابلة للإلغاء، وهي جميعا أدوات تحتاجها الشركات في تنفيذ العقود والمشاريع والصفقات التجارية وإدارة احتياجاتها التمويلية.

بمعنى آخر، قد لا تحصل الشركة على أموال من البنك بصورة مباشرة، لكنها تحصل على قوة المركز المالي للبنك وثقته لدعم تنفيذ أعمالها والتزاماتها أمام الأطراف الأخرى، وهو أحد الأدوار الأساسية التي يؤديها القطاع المصرفي في دوران عجلة الأعمال.

الضمانات تتصدر المشهد

ويظهر هذا الدور بصورة أوضح في خطابات الضمان، التي تصدرت مكونات التمويل غير المباشر بقيمة بلغت 13,9 مليار دينار بنهاية يوليو، مقابل 13,17 مليارا في نهاية ديسمبر 2025، لتضيف 749,1 مليون دينار خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، بنمو 5,7٪.

واستحوذت خطابات الضمان بذلك على نحو 79,3٪ من إجمالي عمليات التمويل غير المباشر في نهاية يوليو، وهو ما يوضح حجم الدور الذي تلعبه هذه الأداة في النشاط المصرفي المرتبط بالعقود والأعمال.

وتستخدم الشركات خطابات الضمان في مجموعة واسعة من الأنشطة، وفي مقدمتها العقود والمشاريع، إذ يقدم البنك تعهدا للمستفيد بسداد قيمة محددة وفق شروط خطاب الضمان في حالة إخلال العميل بالتزاماته، وهو ما يوفر للجهة المتعاقدة ضمانة مالية ويساعد الشركات على الدخول في العقود وتنفيذ الأعمال.

والأكثر التفاتا أن نمو الضمانات يتجاوز المقارنة ببداية العام، إذ ارتفعت بنحو 1,54 مليار دينار وبنسبة 12,5٪ خلال عام واحد، مقارنة بـ 12,37 مليار دينار في يوليو 2025.

ويمتد دور البنوك إلى ما هو أبعد من التمويل وضمان الأعمال، إذ بلغت الأصول المدارة بصفة أمانة 6,45 مليارات دينار في نهاية يوليو، بما يعادل نحو 14,9٪ من إجمالي الحسابات النظامية.

ويعكس هذا البند الأموال والأصول التي تتولى البنوك إدارتها لحساب العملاء، ليضيف بعدا آخر إلى النشاط المصرفي يتمثل في إدارة الأموال والاستثمارات إلى جانب الوظيفة التمويلية التقليدية.

التزامات قائمة للأعمال

وسجلت الالتزامات غير القابلة للإلغاء 1,4 مليار دينار بنهاية يوليو، مقابل 1,94 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025، بانخفاض بلغ نحو 542,5 مليون دينار وبنسبة 27,9٪.

وكانت تلك الالتزامات قد بلغت 2,06 مليار دينار في يناير، ثم 1,89 مليار في فبراير و1,86 مليار في مارس و1,72 مليار في أبريل و1,71 مليار في مايو، قبل أن تتراجع إلى 1,46 مليار في يونيو و1,4 مليار دينار في يوليو.

ويمثل هذا البند التزامات مصرفية قائمة لا يستطيع البنك إلغاءها من جانب واحد متى استوفيت الشروط المرتبطة بها، وهو ما يجعله جزءا من منظومة الأدوات التي يوفرها القطاع المصرفي لتلبية احتياجات العملاء المالية.

البنوك بوابة للتجارة

وفي جانب يرتبط بصورة مباشرة بحركة التجارة، بلغت الاعتمادات المستندية 1,29 مليار دينار في نهاية يوليو، مقابل 1,33 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2025، بانخفاض محدود قدره 37,2 مليون دينار وبنسبة 2,8٪.

وتعد الاعتمادات المستندية إحدى الأدوات الرئيسية المستخدمة في التجارة، إذ يدخل البنك وسيطا بين المستورد والمصدر لضمان تنفيذ شروط الصفقة وسداد قيمتها عند تقديم المستندات المطلوبة، بما يوفر الحماية والثقة للطرفين ويساعد على انسيابية حركة السلع والتعاملات التجارية.

وشهد يوليو نشاطا ملحوظا في هذا البند، إذ ارتفعت قيمة الاعتمادات من 1,19 مليار دينار في يونيو إلى 1,29 مليار دينار في يوليو، بزيادة شهرية بلغت 98,8 مليون دينار وبنسبة 8,3٪.

وبلغت القبولات المصرفية 946,4 مليون دينار بنهاية يوليو، مقابل 950,7 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2025، بفارق محدود بلغ 4,3 ملايين دينار. وتستخدم القبولات المصرفية في المعاملات التجارية، إذ يقبل البنك أمرا بالدفع ليصبح ملتزما بالوفاء بقيمته في تاريخ مستقبلي محدد، وهو ما يوفر أداة إضافية تساعد على إتمام المعاملات وتنظيم التدفقات المالية بين أطرافها.

بمعدل 80,8٪.. يليهم العزاب بـ 70,3٪ ثم المطلقون بـ 59,4٪

المتزوجون الأكثر مساهمة في النشاط الاقتصادي بالكويت

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

علي إبراهيم

كشفت بيانات رسمية صادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، أن المتزوجين هم الأكثر مساهمة في النشاط الاقتصادي بالكويت بمعدل 80,8٪، بما يعكس ارتفاع ارتباط هذه الفئة بسوق العمل مقارنة ببقية فئات الحالة الاجتماعية.

وأظهرت البيانات أن معدل مساهمة المتزوجين الذكور في النشاط الاقتصادي يبلغ 88,9٪، مقابل 68,9٪ للمتزوجات، بفارق واضح بين الجنسين، فيما يحل العزاب في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في النشاط الاقتصادي بمعدل 70,3٪. وبحسب البيانات، تبلغ مساهمة العزاب الذكور في النشاط الاقتصادي نحو 78,3٪، مقابل 52,1٪ للإناث، بما يظهر أن المشاركة الاقتصادية بين العزاب تظل مرتفعة، لكنها تتفاوت بوضوح بين الرجال والنساء. ويأتي المطلقون ثالثا من حيث معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي بواقع 59,4٪، إذ تبلغ مساهمة المطلقين الذكور 68,2٪، مقابل 54,6٪ للمطلقات. أما الأرامل، فتسجل أدنى معدل للمساهمة في النشاط الاقتصادي بين فئات الحالة الاجتماعية، بواقع 16,3٪، حيث تبلغ مساهمة الرجال الأرامل 26,7٪، مقابل 14,6٪ للنساء الأرامل.

وتكشف هذه الأرقام عن ارتباط واضح بين الحالة الاجتماعية ومستوى المشاركة الاقتصادية، إذ تأتي فئة المتزوجين في المقدمة بفارق كبير عن باقي الفئات، بينما تتراجع معدلات المشاركة بصورة لافتة لدى الأرامل. ويعني ذلك أن تركيبة الأسرة والحالة الاجتماعية ترتبطان بدرجة الحضور في النشاط الاقتصادي، مع اختلاف هذا الارتباط بين الرجال والنساء.

المواطنون

ووفقا للجنسية، تصدر المتزوجون من المواطنين معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي بواقع 59,6٪، إذ بلغت مساهمة المواطنين الرجال 58,6٪، والمواطنات نحو 60,7٪.n ويظهر هذا التوزيع أن المواطنات المتزوجات يسجلن معدل مساهمة أعلى من المواطنين المتزوجين، وهي حالة تختلف عن الصورة العامة التي يظهر فيها معدل مساهمة الرجال المتزوجين أعلى من النساء المتزوجات. وجاء في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في النشاط الاقتصادي بين المواطنين فئة المطلقين، الذين سجلوا معدل مساهمة بلغ 57٪، إذ بلغت نسبة مساهمة المواطنين الرجال المطلقين 62٪، والمواطنات المطلقات 54,5٪. وحل العزاب من المواطنين في المرتبة الثالثة بمعدل مساهمة بلغ 29,7٪، إذ بلغت مساهمة المواطنين العزاب الرجال نحو 32,4٪، والمواطنات العازبات نحو 26,6٪. ورابعا جاءت فئة الأرامل بمعدل مساهمة بلغ 11,5٪، إذ وصلت مساهمة الأرامل الرجال إلى نحو 12,5٪، مقابل 11,3٪ للأرامل النساء. وتوضح بيانات المواطنين أن الفارق بين المتزوجين والمطلقين في معدلات المساهمة الاقتصادية محدود نسبيا، مقارنة بالفارق الكبير مع العزاب والأرامل. كما تكشف البيانات عن اختلاف مهم في ترتيب المشاركة بين المواطنين والمقيمين، وهو ما يعكس اختلافا واضحا في معدلات الارتباط بالنشاط الاقتصادي بين المجموعتين.

المقيمون

ولجهة المقيمين، فقد تصدر المتزوجون معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي بـ 86,7٪، بواقع 96,1٪ للمقيمين الرجال، و71,7٪ للمقيمات.

وحل المقيمون العزاب ثانيا بمعدل مساهمة في النشاط الاقتصادي بلغ 83,2٪، حيث بلغت مساهمة المقيمين العزاب من الرجال 88,5٪، ومن النساء 67,3٪.

وجاء ثالثا المطلقون من المقيمين بمعدل مساهمة في النشاط الاقتصادي بلغ 63,9٪، إذ بلغت مساهمة المطلقين الرجال 78,5٪، ومساهمة المطلقات 54,7٪.

ورابعا حلت فئة الأرامل بمعدل مساهمة بلغ 26,4٪، بواقع 61,1٪ للأرامل الرجال، و21,2٪ للأرامل النساء.

«التجارة» تواكب زخم الأسواق.. استحدثت وعدّلت 14 نشاطاً تجارياً في 6 أشهر

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

طارق عرابي

كشفت بيانات وزارة التجارة والصناعة أن الوزارة استحدثت وعدلت 14 نشاطا تجاريا خلال النصف الأول من 2026، في خطوة تعكس اتجاها نحو مواكبة التحولات التي يشهدها الاقتصاد وتطور احتياجات السوق، وفتح مسارات جديدة أمام المستثمرين وأصحاب المشاريع للدخول في أنشطة وقطاعات متنوعة.

وتحمل هذه الخطوة دلالات تتجاوز مجرد إضافة مسميات جديدة إلى قائمة الأنشطة التجارية، إذ يرتبط تنويع قاعدة الأنشطة بشكل مباشر بحركة الاقتصاد الكلي، من خلال توسيع نطاق المجالات المتاحة أمام رؤوس الأموال، وخلق فرص جديدة لتأسيس المشاريع والتوسع في الأعمال، بما يزيد من اتساع قاعدة النشاط الاقتصادي ويمنح السوق قدرة أكبر على استيعاب استثمارات جديدة. ويؤدي استحداث الأنشطة وتنظيمها إلى خلق زخم في الأسواق، فكل نشاط جديد يعني مساحة إضافية أمام المستثمرين لتوظيف رؤوس الأموال، كما يفتح المجال أمام شركات ومشروعات جديدة للدخول والمنافسة، وهو ما ينعكس على حركة الطلب على العقارات والمحال والمعدات والخدمات والعمالة وسلاسل التوريد المرتبطة بهذه الأنشطة. ومع اتساع هذه الدورة الاقتصادية، تتحرك قطاعات متعددة في الوقت نفسه، بما يعزز النشاط التجاري والخدمي ويزيد من ديناميكية السوق.

كما أن وجود تصنيف رسمي وواضح للأنشطة التي تحتاج إليها السوق يمثل عاملاً مهما في تقليل الضبابية أمام المستثمر، إذ يصبح النشاط محددا من الناحية التجارية والتنظيمية، وتكون طبيعة الترخيص والاشتراطات والجهة الرقابية أكثر وضوحا، الأمر الذي يساعد على تحويل الفرص الاقتصادية غير المنظمة إلى أنشطة رسمية قابلة للاستثمار والتوسع.

وتكتسب هذه الخطوة أهمية أكبر في ظل الحاجة إلى توسيع قاعدة الاقتصاد بعيدا عن الأنشطة التقليدية، إذ ان تنوع الفرص الاستثمارية يمنح المستثمرين خيارات أوسع، ويساعد على استقطاب رؤوس أموال تبحث عن مجالات جديدة للنمو، كما يمكن أن يرفع ذلك من قدرة السوق على جذب استثمارات محلية وأجنبية، خصوصا عندما تقترن سهولة الدخول إلى الأنشطة بوضوح الأطر التنظيمية وتطور البيئة التجارية. ولا يقتصر أثر استحداث الأنشطة على المستثمر وحده، بل يمتد إلى الاقتصاد بصورة أوسع، فزيادة عدد الأنشطة وتنوعها تعني اتساع قاعدة الشركات والمشروعات، وزيادة التعاملات التجارية والخدمية، وخلق روابط جديدة بين القطاعات، وهو ما يعزز دورة النشاط الاقتصادي ويولد مزيدا من الحركة داخل السوق. وفضلا عن استحداث الأنشطة الجديدة، تعمل «التجارة» على تنظيم أنشطة قائمة فعليا، بمعنى أنه قد يكون النشاط التجاري موجودا في السوق بصورة فعلية، لكن لا يوجد له تصنيف تجاري واضح، لذا تقوم باستحداث مسمى رسمي يساعد على تنظيمه وإخضاعه للرقابة والاشتراطات المناسبة، بما يواكب تطور السوق ويضمن أن تظل المنظومة التجارية قادرة على استيعاب الأنشطة الاقتصادية الجديدة والمتغيرة.

ووفقا لرصد أعدته «الأنباء» فقد تضمنت قائمة أهم الأنشطة التي قامت وزارة التجارة والصناعة باستحداثها خلال النصف الاول من 2026 نحو 5 أنشطة رئيسية كالتالي:

1 ـ شراء وبيع واستبدال الأجهزة الكهربائية المستعملة.

2 ـ التجفيف بالتجميع للمواد الغذائية.

3 ـ مراكز الاسترخاء والعناية بالجسم للرجال.

4 ـ مراكز الاسترخاء والعناية بالجسم للنساء.

5 ـ المطاعم التي تقدم الشيشة.

في الوقت نفسه، قامت «التجارة» بتعديل طبيعة عدد من الانشطة ضمن الحدود المعمول بها في الدليل الموحد لتصنيف الانشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وذلك لتتضمن 9 أنشطة على النحو التالي:

1 ــ تأجير سيارات ركاب من دون سائق.

2 ـ تأجير الدراجات النارية.

3 ـ استشارات نفسية.

4 ــ خدمات الكشف على العقارات.

5 ـ البيع بالتجزئة للساعات الثمينة.

6 ــ البيع بالجملة للساعات الثمينة.

7 ـ البيع بالتجزئة للمجوهرات.

8 ـ استشارات الحلال للأغذية.

9 ـ مواد كيماوية وسوائل الحفر ومشتقاتها لآبار النفط والغاز.